

في قوله: «والجمهور أنه المقثاة»⁽⁵⁹²⁾، وقابله بثلاثة أقوال ومن ذلك قوله في الأوقات: «والجمهور على خلافه»⁽⁵⁹³⁾. وانظر فيما يقصد بهذه اللفظة فإن الظاهر [من⁽⁵⁹⁵⁾] اصطلاحهم أنهم يذكرونها لتعيين ما عليه الأكثر من الأصحاب، ويستلزم ذلك أنه المشهور أيضاً. فالجمهور يستلزم المشهور، والمشهور لا يستلزم أن يكون هو قول الجمهور، فتأمل.

[l/21] وانظر ما الفرق بين [قوله⁽⁵⁹⁷⁾] الجمهور / وبين قوله الأكثر، كقوله في البيوع: «والزيت النجس يمنع في الأكثر»⁽⁵⁹⁸⁾، ومقابل الأكثر الأقل من غير نظر إلى شذوذ ولا غرابة. وقد يطلق الأكثر ومراده أكثر الرواة. كقوله في اللعان⁽⁵⁹⁹⁾: «والأكثر لا ينتفي إلا»⁽⁶⁰⁰⁾ بلعانه، يريد أكثر الرواة.

وكقوله في الإيلاء⁽⁶⁰¹⁾: «سحنون: والأكثر أن الوعد كاف»⁽⁶⁰²⁾، يريد أكثر الرواة. وكقوله في الشهادات⁽⁶⁰³⁾: «ولو»⁽⁶⁰⁴⁾ شهد إثنان بالطلاق وإثنان بالدخول ثم رجعوا فالأكثر لا غرامة على شاهدي الطلاق».

(592) انظر جامع الأمهات ورقة 40 (أ).

(593) انظر جامع الأمهات ورقة 15 (أ).

(594) في الأصل: هذه اللفظة، وفي (ح): بهذا اللفظ.

(595) ما بين القوسين ساقط من (ح).

(596) عبارة (ح): ويستلزم مع ذلك.

(597) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ح).

(598) انظر جامع الأمهات ورقة 111 (أ).

(599) انظر جامع الأمهات ورقة 101 (أ).

(600) عبارة (ح): والأكثر ينتفي بلعان.

(601) في (ح): في الأثمان، وهو تحريف.

(602) انظر جامع الأمهات ورقة 98 (أ).

(603) انظر جامع الأمهات ورقة 170 (أ).

(604) في (ت)، (ح): ولو.